

تفسير البحر المحيط

@ 64 @ سبحانه ، انتهى ، وفيه بعض تلخيص . .

{ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ } خص النفس لأنها مظنة الكتم والانطواء على المعلومات . قيل : المعنى : تعلم ما أخفي ولا أعلم ما تخفي . وقيل : تعلم ما عندي ولا أعلم ما عندك . وقيل : تعلم سرّي ولا أعلم سرّك . وقال الزمخشري : تعلم معلومي ولا أعلم معلومك وأتى بقوله : { مَا فِي نَفْسِكَ } على جهة المقابلة والتشاكل لقوله { مَا فِي نَفْسِي } فهو شبيه بقوله : { وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ } وقوله : { إِنْ زَمَّ مَا زَحْنُ مُسْتَهْزِءٍ * اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ } ومن زعم أن النفس تطلق على ذات الشيء وحقيقته ، كان المعنى عنده تعلم كنه ذاتي ولا أعلم كنه ذاتك ، وقد استدلّت المجسمة بقوله { تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ } قالوا : النفس هي الشخص وذلك يقتضي كونه جسماً . تعالى □ عن ذلك علواً كبيراً . . { إِنْ زَكَ أَنْتَ عَالَمُ الْغُيُوبِ } هذا تقرير للجملتين معاً لأن ما انطوت عليه النفوس من جملة الغيوب ولأن ما يعلمه { عَالَمُ الْغُيُوبِ } لا ينتهي إليه أحد ، فإذا كنت أنت المختص بعلم الغيب فلا علم لي بالغيب فكيف تكون لي الألوهية وخرج الترمذي عن أبي هريرة عن النبي صلى □ عليه وسلم (فلقاه □ { سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ } الآية كلها . قال أبو عيسى : حديث حسن صحيح . . { مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتُ بِهِنَّ أَنْ يَعْْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ } أخبر أنه لم يتعد أمر □ في أن أمر بعبادته وأقر بربوبيته . وفي قوله : { رَبِّي وَرَبَّكُمْ } راءة مما ادّعوه فيه ، وفي الإنجيل قال : يا معاشري بني المعمودية قوموا بنا إلى أبي وأبيكم وإلهي وإلهكم ومخلصي ومخلصكم . وقال أبو عبد □ الرازي : كان الأصل أن يقال ما أمرتهم إلا ما أمرتني به ، إلا أنه وضع القول موضع الأمر نزولاً على موجب الأدب . وقال الحسن : إنما عدل لئلا يجعل نفسه وربه آمريين معاً ودل على أن الأصل ما ذكر أن المفسرة ؛ انتهى . قال الحوفي وابن عطية : وإن في { بِأَنْ * يَعْْبُدُوا } مفسرة ، لا موضع لها من الإعراب ويصح أن يكون بدلاً من من ما وصح أن يكون بدلاً من الضمير في به ، زاد ابن عطية أنه يصح أن يكون في محل خفض على تقديره . { أَنْ يَعْْبُدُوا } ، وأجاز أبو البقاء الجر على البدل من الهاء والرفع على إضمار هو والنصب على إضمار أعني أو بدلاً من موضع به . قال : ولا يجوز أن تكون بمعنى أن المفسرة ، لأن القول قد صرح به ، وأن لا تكون مع التصريح بالقول . وقال الزمخشري أن في قوله { أَنْ يَعْْبُدُوا اللَّهَ } {

إن جعلتها مفسرة لم يكن لها بد من مفسر ، والمفسر إما فعل القول وإما فعل الأمر وكلاهما لا وجه له ، أما فعل القول فيحكى بعده الكلام من غير أن يوسط بينهما حرف التفسير لا تقول ما قلت لهم إلا { أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ } ولكن ما قلت لهم إلا اعبدوا ۝ وأما فعل الأمر فمسند إلى